

عقدة أمريكا بالعراق .. حالة خاصة جدا

بقلم: جون موللر

مجلة شؤون خارجية التابعة لمركز أبحاث مجلس الشؤون الخارجية

عدد تشرين الثاني/كانون الأول عام ٢٠٠٥

إستراتيجية معتدلة للخروج من العراق

بقلم: "مايكل هانلون" و"بيل دانفيرز"

مركز أبحاث بروكينجز

تاريخ النشر: ٢٢/١١/٢٠٠٥

ترجمة: شيرين حامد فهمي

موقع إسلام أون لاين الألكترونى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لدراسة منشورة في **مجلة شؤون خارجية التابعة لمركز أبحاث مجلس الشؤون الخارجية**، وقد تم التعريف بهذه المجلة وبهذا المركز وبقربه من صناع القرار الأمريكي في أعداد سابقة من هذه السلسلة. وقد تناولت الدراسة الجدل الدائر الآن في الولايات المتحدة حول أوجه الشبه بين مشكلة أو عقدة فينتام والمشكلة العراقية الحالية. وهناك ترجمة لدراسة مهمة كتبها أحد الباحثين في مركز أبحاث بروكينجز وهو مركز معروف وفعال تأسس عام ١٩١٦، وقد نشرت هذه الخطة كذلك في صحيفة كريشيان ساينس مونيتور الأمريكية، في إطار حملة لتخفيف ضغط الرأي العام الداعي للخروج من العراق وبسرعة. وتقترح هذه الدراسة خطة خروج من العراق مدروسة وتدرجية. وأخيراً هناك مقالة فيها تجميع لبعض آراء الباحثين في مراكز الأبحاث الأمريكية، تتناول موضوع الدستور وكيفية إحتواء السنة كمحاولة من محاولات القضاء على التمرد في العراق.



إن تحقيق النصر على المستوى الأمريكي هو المعيار الحقيقي لتأييد الحرب وليس عدد الضحايا. فكلما رأى الشعب الأمريكي الجنود الأمريكيين منتصرين غانمين، اتجهوا إلى تأييد أكبر للحرب؛ إذ إنهم لا يعبثون حقيقة بعدد "الضحايا" طالما أن جنودهم منتصرون

ولا تعكس كل هذه المشكلات أي بادرة انتصار أمريكي في العراق، سواء على المستوى القريب أو المستوى البعيد. وهو الأمر الذي يوضحه الانقسام الأمريكي الحاد حول حرب العراق الراهنة

كما نمت عقدة فيتنام وترعرعت، فإن عقدة العراق في طريقها لذلك، وكما أدت العقدة الأولى إلى خلو الحرب الباردة من أي محاولات "فيتنامية" أخرى من جانب الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن العقدة الثانية ستؤدي غالبًا إلى خلو العقود القادمة من أي محاولات "عراقية" من جانب الإدارة الأمريكية الحالية، وما يعقبها من إدارات. فعلى حسب استطلاع أمريكي، أُجري في مستهل هذا العام في ولاية "ألباما" الأمريكية، رفض ثلثنا العينة عودة القوات الأمريكية إلى العراق إذا ما قررت واشنطن سحب قواتها حتى ولو حدثت حرب أهلية

نحن لا ننكر أن العراق يُمثل سياسة "عويصة" بالنسبة للإدارة الأمريكية الحالية؛ ولا نفي أن العراق يُشكل "مستنقعا" عميقا من الدرجة الأولى. وذلك لأن الوجود الأمريكي بالعراق يُمثل في ذاته المشكلة والحل معا، وفي آن واحد

ومن ثم، فإن الإدارة الأمريكية بحاجة ماسة إلى إستراتيجية خروج "عاقلة ومتزنة"؛ ليس فقط بهدف إنقاذ الدولارات والأرواح الأمريكية، بل أيضا بهدف إنجاح المهمة الأمريكية بصورة تجعل العراق بلدا آمنا مستقرا بعد الخروج الأمريكي

حيث اكتشفت - في ربيع ٢٠٠٤ - أن ٩٠% من الشعب العراقي لا يؤيد الوجود الأمريكي

خصوصية حرب العراق

"منذ عام ١٩٤٥، والقوات الأمريكية تدخل في حروب خارجية لا حصر لها، إلا أن حروب كوريا وفيتنام والعراق كانت الأشد وطأة، حيث كانت الولايات المتحدة تخسر أكثر من ٣٠٠ جندي أمريكي في العملية العسكرية الواحدة". ويبدأ "مولر" باختبار فرضيته التي تقول: إن هناك علاقة متواجدة دائماً بين تصاعد عدد "الضحايا" الأمريكيين وانخفاض تأييد الجمهور الأمريكي للحرب. وفي هذا السياق يرى الكاتب أن حرب العراق تمثل حالة خاصة؛ لأن تدنى التأييد الجماهيري الأمريكي لحرب العراق كان أسرع كثيراً من نظيره في حربى كوريا وفيتنام. ففي بداية ٢٠٠٥، حينما وصل عدد "الضحايا" بالعراق إلى ١٥٠٠ أمريكي، شهدنا صعوداً عظيماً لعدد الأمريكيين الراضين للحرب؛ إذ رأى حوالي ٥٠% من الجمهور الأمريكي أن الإدارة الأمريكية ارتكبت خطأ فادحاً بدخولها حرب العراق. وهي نفس النسبة الراضية لحرب فيتنام في عام ١٩٦٨ حينما ارتفع عدد "الضحايا" الأمريكيين إلى ٢٠ ألفاً، وليس ١٥٠٠ فقط.

ويُفسر "مولر" هذا التغير لدى الجمهور الأمريكي بمكانة الحرب ذاتها لديه، فمكانة حرب العراق تختلف عن غيرها. فالجمهور الأمريكي قد وضع حرب العراق في الاعتبار أكثر من حربى كوريا وفيتنام؛ لأن التبرير الذي قدمه "بوش" لدخول الحرب -مكافحة الإرهاب واقتلاع

عقدة" أمريكا بالعراق .. حالة

خاصة جداً*

"الفورين آفيرز": "جون مولر"***

ترجمة: شيرين حامد فهمي***

22/12/2005

أخذ التأييد الأمريكي العام للحرب في العراق نفس المسار الذي أخذه في حربى كوريا وفيتنام، حماسة جارفة في بداية اندلاع الحرب، يعقبها تدن واضح في التأييد بسبب تصاعد عدد الضحايا؛ الأمر الذي أوجع العقدة العراقية، ويمكنه أن يجهض السياسة الخارجية الأمريكية على مدى العقود القادمة، ويذهب بعقيدة "بوش" الأحادية أدرج الرياح.

كانت هذه خلاصة مقال "العقدة العراقية" أو The Iraq Syndrome الذي نشر مؤخراً في مجلة "فورين آفيرز" الأمريكية لـ"جون مولر" أستاذ العلوم السياسية بجامعة "أوهايو"، حيث يشرح كيف أصبحت للحرب العراقية خصوصية ما مقارنة بالحرب الكورية أو الفيتنامية. ويتناول "مولر" تقييم الجمهور الأمريكي للحروب الخارجية الأمريكية بوجه عام، وموقفه من قضية "الانسحاب" من العراق؛ تلك القضية التي أثارت جدلاً واسعاً في الوسط الأمريكي، لا يُقارن بمثيله في أي حرب أمريكية سابقة.

أسلحة الدمار الشامل- لم يأتِ على هوى الشعب الأمريكي بعد أن ثبت خطؤه.

لِمَ نخفض التأييد؟

ولا يترك "موللر" أمر عدد الضحايا على إطلاقه؛ لأنه لا يزال هناك كثير من الأمريكيين يؤيدون الحرب، رابطين إياها بأهداف "عظمى"، مثل "الحرب على الإرهاب" أو "خلع صدام حسين" الذي طالما تمناه الجمهور الأمريكي منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. كذلك يعتمد الأمر بالنسبة لعدد الأمريكيين الراضين أو القابلين للحرب العراقية على كيفية صياغة الاستطلاع الموجه للمواطن الأمريكي؛ فعلى حسب صيغة السؤال يكون الرفض أو القبول، ومن ثم تكون نتائج الاستطلاعات.

لقد حاول بعض المحللين ربط التأييد المتدني للحرب العراقية بعوامل أخرى غير تصاعد عدد "الضحايا". فوجدوا مثلاً أن صور التوابيت المحملة بالجثث الأمريكية ليست بالضرورة عاملاً في ترسيخ حقيقة تصاعد عدد "الضحايا"؛ لأن منع مثل هذه الصور لن يحذف تلك الحقيقة من أذهان وعقول الشعب الأمريكي. كذلك رأى أولئك المحللون أن تصاعد المعارضة الأمريكية للحرب ليس مرتبطاً بوجود حركة أمريكية مناهضة لها، فلم تتواجد مثل هذه الحركة على مستوى الشارع الأمريكي، سواء في الحرب الأمريكية بالعراق أو في نظيرتها بكوريا. ومع ذلك، فقد تصاعد الغضب الشعبي الأمريكي تجاه الحربين. ولا ينفى هذا أن وجود مثل هذه الحركة قد يسهم

كثيراً في تصاعد غضب الشعب الأمريكي حيال الحرب، كما حدث في حرب فيتنام. بمعنى آخر، إن تصاعد الغضب الأمريكي حيال الحرب لا يرتبط بوجود أو عدم وجود حركة أمريكية مناهضة.

وبالمثل، ينفي هؤلاء المحللون وجود علاقة قوية بين تدني التأييد الأمريكي للحرب وقدرة المعارضين للحرب على تقديم بدائل سياسية. فقد انتخب كل من الرئيسين "دوايت أيزنهاور" و"ريتشارد نيكسون" على أساس كونهما معارضين للحرب في كوريا وفيتنام، إلا أنهما لم يقدموا خططاً عملية للخروج من مستنقع الحرب. أي أن وجود رؤية رافضة للحرب على يد هذين الرئيسين الأمريكيين لم يثنِ الشارع الأمريكي عن مسيرته الغاضبة تجاه الحرب؛ وهو ما يوضح أمراً في غاية الأهمية، كما يقول "موللر": إن الحروب تؤذي الحزب السياسي المبادر بالحرب ليس لأن الحزب المعارض يأتي برؤية متناقضة متسقة، وإنما لأن عدم الرضا عن الحرب يُترجم إلى انعدام ثقة الشعب في الحزب المبادر.

معيار النصر

على الرغم من أن الرئيسين "بوش الأب" و"الابن" قد بذلا كل جهدهما لـ"بيع" حرب العراق سواء في عام ١٩٩١ أو في عام ٢٠٠٣ فإن أكثر ما ألهب حماسة الشعب الأمريكي لخوض الحربين هو رؤيته للجنود الأمريكيين وهم ذاهبون إلى الحرب؛ وهو ما يُسميه "موللر" تأثير "التجمع حول

الشخص الفيتنامي أو الكوري أو العراقي؛ فهو يؤيد الحرب طالما حدث تهديد لمنظومته بشكل عام، فهو لم يؤيد حربى كوريا وفيتنام إلا من أجل دحض الشيوعية.

لا انتصار في العراق

وإذا كان الانتصار معياراً حقيقياً للتأييد، فإن الكاتب لا يتنبأ بأي انتصار كبير كالذي تحقق في عراق ١٩٩١ الذي لن يتكرر ثانية، ويُرجع ذلك إلى أن مشكلة العراق الحالي أكبر من مجرد إنهاء "عنف" أو وأد مقاومة. فمنذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق، والمشاكل تتراكم وتتعمق، بدءاً من صغر حجم القوات الأمريكية الغازية؛ وعدم التعقل الأمريكي في وضع السياسات الإدارية الأولى؛ وتدشين حكومة عراقية فاشلة على يد الإدارة الأمريكية، مروراً بفساد المسؤولين والموظفين الحكوميين العراقيين، والانقسامات الإقليمية، والصراعات الدينية، وتصاعد معدل الجرائم، والأداء السيئ لرجال الشرطة العراقية، والتخريب السياسي والمشاحنات العميقة بين مختلف الفصائل العراقية؛ والتعسر الاقتصادي... إلخ.

ولا تعكس كل هذه المشكلات أي بادرة انتصار أمريكي في العراق، سواء على المستوى القريب أو المستوى البعيد. وهو الأمر الذي يوضحه الانقسام الأمريكي الحاد حول حرب العراق الراهنة، ذلك الانقسام الذي لم تشهده أي عملية عسكرية أمريكية على مدى نصف قرن، كما يُقر "جاري

العلم" أو "rally around the flag" effect.

وبالمثل، كان الإمساك بصدام حسين وإجراء انتخابات بالعراق بمثابة الأحداث الشهية التي تلهب حماسة الشعب الأمريكي من وقت لآخر ورفعت عدد المصوتين الأمريكيين للحرب بشكل ملموس، وأيضاً بشكل مؤقت؛ إذ سرعان ما تعاقبت الأحداث "غير الشهية" مثل كشف انتهاكات "أبو غريب" في ٢٠٠٤- لتحدث انتكاسة ملموسة أيضاً في عدد المؤيدين. إلا أننا لا نستطيع القول بأن الأحداث "الشهية" لن تغير موقف معظم المتضررين من الحرب والذين يشعرون بعمق الضرر أكثر من أي أحد آخر.

وإذا كان مشهد الجنود الأمريكيين وهم ملتفون حول العلم الأمريكي، وما يعرف بـ"الأحداث الشهية" في أثناء الحرب معيارين أساسيين لدى الشعب الأمريكي في تأييده أو عدم تأييده للحرب، فإن "النصر" لا شك يعتبر معياراً ثالثاً. ويذهب بعض العلماء والخبراء إلى حجة تقول: إن تحقيق النصر على المستوى الأمريكي هو المعيار الحقيقي لتأييد الحرب وليس عدد الضحايا. فكلما رأى الشعب الأمريكي الجنود الأمريكيين منتصرين غانمين، اتجهوا إلى تأييد أكبر للحرب؛ إذ إنهم لا يعبئون حقيقة بعدد "الضحايا" طالما أن جنودهم منتصرون.

وفي نهاية الأمر، كما يشير موللر، فإن المواطن الأمريكي لا يفرق معه

جاكوبسون"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا الأمريكية.

جدلية الانسحاب

يُرکز "موللر" على قضية الانسحاب الأمريكي، وما يثار حولها من جدل عنيف في الوسط الأمريكي. فمن ناحية، يقف المسؤولون الأمريكيون مُعارضين لفكرة "الانسحاب"، استنادًا إلى فكرة "الفتنة" التي يسقطونها بسبب وبدون سبب - على الوضع العراقي، فيتصورون أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق سيُفضي إلى "حمام دم" كما حدث من قبل في فيتنام. ويتصورون أيضًا - وعلى رأسهم "بوش" - أن الانسحاب الأمريكي سيُقوي شوكة "المُسلحين الإسلاميين" الذين سينظرون إلى الانسحاب باعتباره انتصارًا أكبر وأعظم من الانتصار الذي حققه الأفغان عند طردهم للسوفييت، بل سيكون هذا الانسحاب كما يتوقع المسؤولون الأمريكيون بمثابة انتصار لنظرية "بن لادن" التي تقول: إن الإرهابيين يمكنهم هزيمة الولايات المتحدة عبر إلحاق الضرر المتكرر الذي سيؤدي إلى سقوط عدد صغير من الضحايا، لكنه يحدث أثرًا مدويًا. وقد يبرر أولئك المسؤولون توقعهم هذا، بما يرونه على صعيد المقاومة العراقية التي لن تتكسر بعد "الانسحاب" كما لم تتكسر نظيرتها الفيتنامية.

ومن الناحية المناقضة، يقف المؤيدون لفكرة "الانسحاب" - ينضوي "موللر" تحت لوائهم - مقيمين حجتهم على أساس أن المقاومة العراقية تختلف كلية عن المقاومة

الفيتنامية؛ ومن ثم ينبغي ألا نقيس على الأخيرة؛ وذلك لعدة أسباب منها:

أولاً: أن المقاومة العراقية - على الرغم مما قدمته من تضحيات - أقل عددًا وشعبية من المقاومة الفيتنامية.

ثانيًا: أنها أقل تنظيمًا كحركة سياسية عن مثيلتها الفيتنامية.

وأخيرًا: فإنها لا تتمتع بنفس القدر من الدعم الدولي الذي تمتعت به المقاومة الفيتنامية.

يضاف لذلك أن الانسحاب الأمريكي لن يؤدي بالضرورة إلى كارثة سياسية أمريكية، حيث يقول موللر: إن الشعب الأمريكي أثبت قدرة فائقة في امتصاص المصائب. ويضرب مثلين على ذلك، فيقول: إن الشعب الأمريكي صوتَ للرئيس "دونالد ريجان" (ولاية ثانية) في عام ١٩٨٤ على الرغم من قيامه بسحب القوات الأمريكية من لبنان في نفس العام، بعد مقتل ٢٤١ أمريكيًا بفعل عملية إرهابية؛ وكذلك صوتَ الشعب ذاته للرئيس "بيل كلينتون" في عام ١٩٩٦ على الرغم من قيامه بسحب القوات الأمريكية من الصومال في عام ١٩٩٤. فالشعب الأمريكي - كما يقول "موللر" - ينسى سريعًا.

توابع العقدة العراقية

كما نمت عقدة فيتنام وترعرعت، فإن عقدة العراق في طريقها لذلك، وكما أدت العقدة الأولى إلى خلو الحرب الباردة من أي محاولات "فيتنامية" أخرى من جانب

*مقال نشر تحت عنوان **The Iraq**

Syndrome في مجلة "فورين أفيرز"

الأمريكية، نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٥.

****أستاذ العلوم السياسية بجامعة "أوهايو"**

الأمريكية؛ آخر مؤلفاته كتاب "مخلفات

الحرب" أو **War Remnants of**

*****باحثة دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم**

السياسية بجامعة القاهرة.

الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن العقدة الثانية ستؤدي غالباً إلى خلو العقود القادمة من أي محاولات "عراقية" من جانب الإدارة الأمريكية الحالية، وما يعقدها من إدارات. فعلى حسب استطلاع أمريكي، أُجري في مستهل هذا العام في ولاية "ألباما" الأمريكية، رفض ثلثا العينة عودة القوات الأمريكية إلى العراق إذا ما قررت واشنطن سحب قواتها حتى ولو حدثت حرب أهلية. ويشير مولر إلى أن العقدة العراقية بدأت في الظهور على الرئيس الأمريكي ذاته الذي باتت عقيدته الأحادية محل تساؤل وشك. بمعنى أن العقيدة الأحادية "البوشوية" ذهبت أدراج الرياح؛ وصارت هي أيضاً ضحية للعقدة العراقية. وتبين للرئيس "بوش" ولجميع الطاقم الحكومي الأمريكي، أن القوة الأمريكية يمكن ردعها على يد مواطنين عراقيين مدربين على خوض حروب غير منظمة.

وإذا كانت عقدة العراق قد أخلفت من ورائها تجرؤ العراقيين على ردع القوة العظمى، فإنها أيضاً جرأت كلاً من كوريا الشمالية وإيران على تلك القوة العظمى التي باتت غير قادرة على صد الدولتين الآسيويتين عن مشروعهما النووي؛ خاصة بعد تولي الرئيس الإيراني الجديد الذي أعلن صراحة بأنه لا يضع الولايات المتحدة في أدنى اعتبار، أي أن أكبر مستفيد من عقدة العراق هم أعضاء "محور الشر".

بروكينجز: إستراتيجية معتدلة للخروج من العراق*

بروكينجز: "مايكل هانلون" و"بيل دانفيرز"***
ترجمة: شيرين حامد فهمي***

الجدل الأمريكي حول العراق ليس بالأمر الجديد؛ فهو أمر مُتعاهد عليه منذ لحظة الاحتلال الأولى في ١٩ مارس ٢٠٠٣. إلا أن هذا الجدل بدأ مؤخراً في أخذ بعد جديد يتبلور الآن في شكل "دراماتيكي" ملحوظ. ويظهر ذلك من خلال المطالبات الحالية بالخروج من العراق. النائب الديمقراطي الأمريكي "جاك مورثا" -النائب عن ولاية "بنسلفانيا" في الكونجرس- يدعو إلى الانسحاب الأمريكي السريع من الأراضي العراقية. وعلى وجه مماثل، يصر مجلس الشيوخ الأمريكي على خروج القوات الأمريكية، معلناً أنه لم يعد لزاماً على الجنود الأمريكيين البقاء والاستمرار في ذلك المسلسل الدموي العنيف الذي خلف من الخسائر والضحايا ما لم يعد محتملاً أمريكياً.

ولكن ما يفوت السيد "مورثا" المحارب الفيتنامي القديم ومجلس الشيوخ أيضاً هو رصد آراء الجمهور الأمريكي التي ما زال يتجه كثير منه نحو تأييد الحرب الأمريكية على العراق. فاستطلاع تلك الآراء يعكس أرقاما ما زالت مؤيدة للحرب، على الرغم من تصاعد عدد الضحايا الأمريكيين. ومن ثم، فإن تلك الأرقام تخذل، بشكل أو بآخر،

ما يدعو إليه النائب الديمقراطي وما يدعو إليه مجلس الشيوخ الأمريكي، على حد سواء.

البيت الأبيض بحاجة إلى الإدراك

نحن لا ننكر أن العراق يُمثل سياسة "عويصة" بالنسبة للإدارة الأمريكية الحالية؛ ولا ننفي أن العراق يُشكل "مستقعا" عميقاً من الدرجة الأولى. وذلك لأن الوجود الأمريكي بالعراق يُمثل في ذاته المشكلة والحل معاً، وفي آن واحد. فهو مشكلة لكونه مهيجاً ومستقراً للمقاومة العراقية على وجه العموم، ومثيراً ودافعاً للجهاديين على وجه الخصوص. وهو حل لكونه مساعداً أساسياً في توفير الأمن والأمان، حتى يتهيأ العراقيون لحماية أنفسهم بأنفسهم. ومن ثم، فإن الإدارة الأمريكية بحاجة ماسة إلى إستراتيجية خروج "عاقلة ومرتنة"؛ ليس فقط بهدف إنقاذ الدولارات والأرواح الأمريكية، بل أيضاً بهدف إنجاز المهمة الأمريكية بصورة تجعل العراق بلداً آمناً مستقراً بعد الخروج الأمريكي.

إن الخروج الأمريكي الكامل من العراق قد يؤدي غالباً إلى هزيمة غير مقصودة؛ فلا قوات الأمن العراقي ولا الحكومة العراقية على استعداد لحفظ البلاد أمنياً. وكذلك، فإن تحديد وقت معين للانسحاب -غير مرتبط بما يجري على أرض الواقع- يمكنه تقوية شوكة المقاومة، وتحفيز الوطنيين العراقيين المثابرين، بالرغم من نجاحهم المحدود، على بناء دولة عراقية جديدة.

ضرورة تخفيض عدد قواتها هناك في أقرب فرصة ممكنة.

نحو إستراتيجية "متزنة" و"معتدلة"

ومن أجل تجنب "المطبات" التي سيجلبها "البقاء" أو "الانسحاب" على حد سواء، ومن أجل جني أجود الثمار من كل منهما، فإننا نقترح "إستراتيجية الخروج" التالية:

- إعلان واضح من قبل واشنطن ينص على تعهدنا بتخفيض عدد قواتها - بصورة دراماتيكية - فور وصول العراقيين إلى وضع يسمح لهم بحماية أنفسهم؛ على ألا يقل عدد الجنود المنسحبين عن ٧٥% من العدد الكلي فور تحقق تلك الشروط التي تؤكد على تهيؤ العراقيين لحماية أنفسهم؛ وهو الأمر المتوقع على امتداد الثمانية عشر شهرا القادمة.
- التعهد بتقليل الوجود العسكري الأمريكي - بنسبة جندي أمريكي واحد على كل جنديين عراقيين - في داخل تلك الوحدات العسكرية التي يُشهد لها ببلوغ المستوى الأعلى في المواجهة القتالية.
- التعهد بتسريع عملية الانسحاب، إذا ما أظهر العراق تقدما أسرع في إعادة تأهيل البنى التحتية من ناحية، وفي تدشين

وإذا كانت النداءات الأمريكية الناقدة لإدارة "جورج دبليو. بوش"، والمطالبة بتحديد وقت نهائي و"صارم" للانسحاب، قد وصلت أوجها وبلغت عنان السماء، فإن نداءات الإدارة الأمريكية المطالبة بالبقاء في ذلك "المستقع" قد بلغت نفس القدر. ورغم هذا التناقض، يلاحظ أن الإصرار "المُستमित" للإدارة الأمريكية على البقاء في أراضي العراق، لا يسمح بإدراك الحقيقة المتمثلة والواقعة هناك؛ تلك الحقيقة التي تعكس مدى الكره الذي باتت تلاقيه القوات الأمريكية من قبل السواد العراقي الأعظم، والتي تعكس أيضا مدى "الجاذبية" التي تشكلها القوات الأمريكية بالنسبة لحركة "القاعدة". وأعظم دليل على تلك الحقيقة، ما أظهرته نتائج الاستطلاع الذي قدمته إحدى الهيئات الأمريكية في العراق، حيث اكتشفت - في ربيع ٢٠٠٤ - أن ٩٠% من الشعب العراقي لا يؤيد الوجود الأمريكي؛ الأمر الذي أدى إلى توقف تلك الهيئات عن توجيه الأسئلة إلى الشعب العراقي حول موقفه من الوجود الأمريكي.

والواقع، أنه لا يوجد ما يدعو إلى تغيير موقف الجمهور العراقي لصالح الوجود الأمريكي؛ وعلى الإدارة الأمريكية أن تدرك ذلك جيدا، وأن تعي أن وجود قواتها في العراق هو المُحرك الأساسي والأصلي لمجاهدي "القاعدة"، ليس على المستوى العراقي فقط بل على مستوى العالم كله. وفي نفس الوقت، عليها أن تدرك

• إعلان آخر من جانب الإدارة الأمريكية ينص على أن الأخيرة لن يكون لديها أي مشاريع أو خطط للقواعد العسكرية (على المدى البعيد) في الأراضي العراقية؛ وأن مناقشة ذلك الشأن لن يُخاض فيه إلا مع بدء مرحلة الإدارة القادمة، أي بعد ٤ سنوات؛ كما أنه لن يُخاض فيه إلا بمبادرة العراق ذاته، على أن تُناقش تلك المبادرة على مستوى مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

ولا يمنع هذا كله أبداً من حتمية بقاء عدد معين من القوات الأمريكية بالعراق، شريطة أن تكون تلك القوات خاضعة خضوعاً كاملاً لقيادة الأمم المتحدة، وأن يتراوح العدد المتواجد فيما بين الثلاثين والأربعين ألفاً، ذلك أن إبقاء مثل هذا العدد لفترة من الوقت من شأنه أن يساعد على مواصلة تدريب القوات العراقية من ناحية، وعلى الاحتفاظ بفيالق عسكرية أمريكية متقلة في مختلف أقاليم العراق لدعم قوات الأمن العراقي من ناحية أخرى. والشرط في ذلك كله، أن يكون عدد القوات الأمريكية المتبقية هو العدد الأقصى أو هو "السقف" فيما يخص السياسات الأمريكية المستقبلية.

إن هذا المخطط -الذي سردناه أعلاه- هو بمثابة إستراتيجية الخروج "المتوازنة" التي تضع كلا من حجج الإدارة الأمريكية وحجج ناقدتها في سلة واحدة. إضافة إلى

وزارات الحكومة العراقية من ناحية أخرى.

• إصدار الإدارة الأمريكية لعدد أكبر من التقارير الشهرية - سواء في شكلها الكلاسيكي أو غير الكلاسيكي - التي تعكس مدى التقدم العراقي في المجالات الأمنية والاقتصادية.

• بذل الجهد لجذب قدر أكبر من مساعدات الأمم المتحدة ومن المساعدات الأوروبية في تحسين أداء الوزارات العراقية على وجه الخصوص.

• تدشين "شبكة علاقات دولية" International Contact Group، على غرار ما حدث في البلقان، بهدف مراقبة أحوال العراق عن بعد، وتقييم آخر تطوراتها من حيث إعادة البناء والإعمار؛ الأمر الذي سيُفضى إلى تحويل الجهود الرامية لإعادة بناء العراق من الطابع الأمريكي إلى الطابع الدولي؛ وهو ما سيُسهم بشكل أو بآخر في إعادة ثقة الشعب الأمريكي بالمهمة العراقية؛ تلك الثقة التي تدنت بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة، كما رصدت هيئات الاستطلاع الأمريكية.

• إعادة تأكيد الإدارة الأمريكية لمبدأ "الجلء عن العراق" فور مطالبة الحكومة العراقية بذلك.

إفشال العملية السياسية برمتها ليكون الفشل الأمريكي مزدوجاً بعد أن فشلت في تحقيق الاستقرار الأمني بالعراق.

وذهبت العديد من التحليلات الأمريكية قبيل الإعلان عن الصيغة النهائية للدستور والتي تمت دون موافقة السنة.. إلى أنه لم يعد أمام الإدارة الأمريكية سوى حل واحد هو إعطاء العرب السنة حقوقهم كاملة من خلال الدستور العراقي الجديد؛ لأن عدالة الدستور فقط هي الكفيلة بامتصاص غضب العرب السنة الذين يؤيدون ويمولون المقاومة.

هذه الكتابات حملت في طياتها ناقوس الخطر والحذر من الصياغة الحالية للدستور التي تبدو وكأنها تعكس اتفاقاً مبرماً بين الشيعة والأكراد للاستئثار والاستحواذ على ثروات العراق، سواء النفطية أو المؤسساتية الحكومية، دون النظر إلى حقوق السنة؛ الأمر الذي سيؤجج حتماً من المقاومة السنية العراقية التي لا تزيد الضربات إلا قوة وتحدياً.

وعلى سبيل المثال يشير "مايكل هانلون" الباحث الأمريكي بمركز "بروكينجز" ومؤسس "الفهرس العراقي" بالمركز إلى أن النتيجة المفترضة لوضع دستور يراعى الحقوق السنية هي تقليل الدعم والتأييد السني للمقاومة، ومن ثم المساهمة في إجهاضها ومنعها تبعاً من إفشال العملية السياسية العراقية التي باتت تمثل طوق النجاة للنجاح الأمريكي في

كونها تتميز بإعطاء العراقيين الحق في تحديد الوقت والظروف التي ستسحب القوات الأمريكية على أثرها وفي ظلها. ملخص القول: إن إدخال الحكومة العراقية في طور تحديد مصيرها يمثل الدعامة الأساسية والجوهرية لإنجاح أي مخطط "انسحابي"... فهل تنتبه الإدارة الأمريكية إلى ذلك؟.

* المقال نُشر بمجلة "كريستشان ساسينس مونيتور" الأمريكية، تحت عنوان "التخطيط لإستراتيجية خروج معتدلة من العراق"، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥.

** "مايكل إي. أو. هانلون" باحث أول في دراسات السياسة الخارجية بمركز "بروكينجز"؛ و"بيل دانفيرز" موظف سابق بمجلس الأمن القومي الأمريكي، في عهد الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون".

*** باحثة دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

رؤية أمريكية: لا عراق مستقر

بدون دستور عادل

٢٠٠٥/٨/٣١ - موقع إسلام أون لاين الإلكتروني

شيرين حامد فهمي *

لم تعبا الإدارة الأمريكية التي وضعت الأفكار الرئيسية للدستور العراقي بالحقوق المشروعة للسنة العرب، رغم ما قد ينطوي على ذلك من ازدياد قوة المقاومة السنية العراقية أكثر مما هي عليه الآن، وبالتالي

العراق، بعد الفشل الذريع والتدهور المريع في كل من الأمن والاقتصاد العراقيين.

المقاومة تزداد تحدياً

اشتد عود المقاومة السنية العراقية، ولم تتج معهما الضربات الموجعة التي تلقتها على أيدي القوات الأمريكية.

ويُرجع "فرانيسيس ويست" الوزير المساعد لشئون الدفاع والأمن الدولي بحكومة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ريجان" هذا الأمر إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: البطالة العراقية، والقنوات الفضائية العربية، والنظام السوري. فهذه العوامل تساهم في دعم المقاومة بشكل ما؛ الأمر الذي جعلها تتحمل تلك الضربات الموجعة، بل وتحولها إلى تطور وتأقلم مع الأوضاع الجديدة.

وعبر الملتقى الخاص الذي يُعده معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى والذي يُسمى بـ Special Forum Report، أشار "ويست" إلى الدور المحوري الذي لعبته البطالة في مساعدة المقاومين على تجنيد وكسب أعضاء جدد، وإلى استخدام جماعات المقاومة عامل التخويف والتهديد مع كل مواطن عراقي تسول له نفسه التعاون مع "قوات التحالف".

ويأتي عامل القنوات الفضائية العربية كعامل ثانٍ و"خطير" -كما يصفه "ويست"- في إنكفاء المقاومة، خاصة قناة "الجزيرة" القطرية؛ فقد حاولت الكثير من الفضائيات العربية اللعب على الجانبين؛ جانب المقاومة

تارة، وجانب "قوات التحالف" تارة أخرى؛ فكانت النتيجة أن تحولت تلك الفضائيات إلى قنوات إعلامية إمدادية لقضية المقاومة العراقية.

وأخيراً، يأتي العامل السوري ليثقل كفة المقاومة العراقية؛ إذ تحولت الأراضي السورية إلى سماء آمنة للمقاومين العراقيين. وهذا ليس حباً في الشعب العراقي، بقدر ما هو رغبة في استعادة النظام البعثي العراقي؛ تأميناً وتوطيداً للنظام البعثي السوري.

ويدلل "ويست" على ازدياد قوة المقاومة السنية العراقية، قائلاً: "إن المقاومين لا يُبدون أي مظاهر ضعف؛ بل إنهم بدعوا بالفعل في تبني تكتيكات صار من الصعب مواجهتها من قبل قوات التحالف؛ حيث تعلم هؤلاء المحاربون درس جيداً من الفلوجة، وهم الآن يفضلون استخدام القنابل والمتفجرات على الهجمات المباشرة، وهم كذلك باتوا ضالعين ومتفنيين في تغطية وتغلفة عملياتهم بالدين". ومن ثم يرى "ويست" أن "قوات التحالف" أضحت مسؤولة عن القضاء على تلك العوامل الثلاث التي تسهم في إنكفاء وتنشيط المقاومة.

وفي الملتقى نفسه ضد "جيفري وايت" الذي عمل أكثر من ثلاثة عقود في وكالة الاستخبارات الدفاعية من الافتراض القائل بأن المقاومة السنية العراقية في تمدد وازدياد، على الرغم من جميع الصعوبات التي تواجهها، بل إنه تنبأ باستمرار المقاومة على نفس الوتيرة الحالية من "العنف" لمدة

سياسية أيديولوجية، فإنه لم يستطع إخفاء تخوفه من استغلال جماعات المقاومة لأوضاع العراقية الداخلية في الزحف نحو البقية الباقية من العرب السنة.

المقاومة والدستور

ويرى الجنرال الأمريكي "جاك كين" - النائب السابق لرئيس القوات المسلحة الأمريكية- أن أفضل مؤشر لنجاح التجربة العراقية هو نجاح العملية السياسية؛ وهو ما ستحاول المقاومة إفشاله بكل السبل لإظهار الولايات المتحدة في موقف ضعف وإذعان أمام العالم كله. والمقاومة ليست بعيدة عن ذلك الهدف - كما يتوقع الجنرال الأمريكي- فهي مُدرية تدريباً متميزاً، وليس من السهل القضاء عليها، والقوات الأمريكية -بحسب رأيه- غير مؤهلة لهزيمة المقاومة العراقية التي تحتاج إلى عشر سنوات على الأقل لإجهاضها وبترها، ولنا في حركات المقاومة في السلفادور والفلبين وماليزيا أمثلة حية وواضحة.

وبما أن "الدستور" يمثل العمود الفقري للعملية السياسية العراقية؛ فإن المقاومة ستفعل كل جهدها للحيلولة دون توقيعه. وهو ما يتوقعه "جيفري وايت" حيث افترض أن الاستفتاء الجاري على الدستور سوف يعطي المقاومة الفرصة الحقيقية لإلحاق الضرر بالعملية السياسية. فمن خلال إقناع العرب السنة الذين يشكلون ٢٠% من الشعب العراقي، بالتصويت ضد الدستور، سنتحقق النسبة المطلوبة للتصويت ضده، ومن ثمّ الحيلولة دون توقيعه؛ لأنه إذا ما

عام آخر على الأقل. ويؤكد أيضاً على تطور أساليب المقاومة، بدليل إصرارها على البقاء في المدن التي حوربت فيها أشد محاربة، ونُكِّلَ بها أشد تكيل؛ فهام المقاومون العراقيون يستعيدون وجودهم في الفلوجة، على الرغم من انهزامهم فيها مرتين. هذا إضافة إلى تمتعهم بالتأييد الشعبي مما يكسبهم زخماً وحماسة للاستمرار والبقاء.

وفي تحليل آخر بمعهد واشنطن حمل عنوان "المقاومة السنية العربية: قوة مستهلكة أم متصاعدة؟"، عكس "مايكل أيزينشتادت" مدير قسم الدراسات الأمنية بالمركز تخوفاته من قيام المقاومة باستغلال السواد الأعظم من العرب السنة، وتوسيع نطاق "جهادها" ليصير حرباً ليس على "قوات التحالف" فقط، بل على الحكومة العراقية أيضاً؛ مما سيؤدي إلى إجهاض الجهود الرامية أولاً إلى إيجاد قوات أمنية عراقية مسؤولة. وثانياً إلى تقليل الوجود العسكري الأمريكي بالعراق. وعلى الرغم من فناعة "أيزينشتادت" بأن المقاومة السنية العراقية لا تشكل إلا نسبة بسيطة جداً من الشعب العراقي تصل إلى أقل من ١%، كما يقول الجنرال الأمريكي "جون أبي زيد" القائد الأعلى للقوات المركزية الأمريكية، وتيقنه من وجود عدد كبير من العرب السنة غير المؤيدين للمقاومة، واعتقاده باعتماد عملية التجنيد وفقاً لعوامل اجتماعية، مثل انتشار البطالة وتأثير علاقات القرابة والإغراءات المادية، وليس وفقاً لعوامل

صوتت هذه النسبة ضد الدستور، سوف يتحقق شرط رفض ثلثي عدد المصوتين في ثلاثة أقاليم عراقية أو أكثر؛ وهو ما سيقود إلى حل البرلمان وتكرار العملية نفسها مرة أخرى.

أما إذا أصرت المقاومة على منع العرب السنة من التصويت -كنوع من المقاطعة- فإن هذه النسبة لن تتحقق، ومن ثم سيمر توقيع الدستور ببساطة وسهولة. وقد يثير تعاون بعض العرب السنة مع الحكومة العراقية الجديدة الاستفسارات والتساؤلات، وهنا يرد "جيفري وايت" قائلاً بأن هذا التعاون لا ولن ينفي أبداً تكتل العرب السنة جميعاً ضد الدستور، وتصويتهم جماعياً ضده.

منح حقوق السنة يجهض المقاومة

وبناء على هاتين الحقيقتين الواضحتين -وهما زيادة حدة المقاومة، واستطاعة السنة إفشال العملية السياسية في حالة رفضها الدستور- يؤكد كل من "جوزيف هانلون" الباحث بمركز "بروكينجز"، و"إدوارد جوزيف" منسق مشاريع المقرطة في الحكومة العراقية المؤقتة تحت رعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.. أن على الإدارة الأمريكية أن تحترم حقوق العرب السنة في الدستور العراقي، على أمل أن يسهم ذلك في امتصاص غضب تلك الفصيلة السنية التي تدعم المقاومة بشكل رئيسي؛ الأمر الذي سيفضي إلى تسكين المقاومة، ومن ثم السير بسلام نحو استكمال العملية السياسية.

إن هزيمة المقاومة -كما يرى الباحثان- لن تتحقق بتعديل الدستور حول قضايا الإسلام والمرأة، ولكنها ستتحقق عبر بناء دستور بمنح العرب السنة حقوقهم كاملة، وأما نقيض ذلك كما يحدث الآن من تهميش للعرب السنة سياسياً واقتصادياً في إعداد الدستور فسيستفز كلا من المجتمع السني والمقاومة السنية.

ويشير الباحثان إلى أن المجتمع السني هو مرتبط بالفرس؛ إذ يعتبر الممول الأول والداعم الأساسي والحامي الجوهري للمقاومة السنية. وأن إرضاء المجتمع السني سيُرضي المقاومة السنية، وإطفاء غضب المجتمع السني سيطفئ غضب المقاومة السنية، وذلك على عكس "جيفري وايت" الذي يحذر من إدخال العرب السنة كفصيل متساوٍ في الدستور؛ لأن ذلك سيكون بمثابة إدخال المقاومين في داخل الحكومة العراقية.

ويُصير الباحثان -"جوزيف" و"هانلون"- على موقفهما الناقد للصياغة الحالية للدستور العراقي؛ حيث يصفانها بالتحيز الشديد ضد العرب السنة. فإصرار الأكراد على السيطرة على "كركوك" لضمان سيادتهم واستقلاليتهم قد شجع الشيعة على فعل الشيء نفسه مع آبار النفط المتواجدة في الجنوب، وإصرار الشيعة على امتلاك المراكز الحكومية الحساسة سيجعل العرب السنة يعتقدون بل يؤمنون إيماناً كاملاً بأن الدستور ليس إلا اتفاقاً مبرماً ومحكماً بين الشيعة والأكراد على السنة.

حرب أهلية في الأفق

ويحذر الباحثان من العواقب المترتبة عن ذلك الأمر، والتي تتمثل معظمها في اندلاع حرب أهلية ستكون بمثابة الإبادة الإثنية أو الفصائلية على الشاكلة البوسنية؛ مما سيضر ضرراً بالغاً بالبنى التحتية النفطية، وتحول العراق إلى نسخة حية من أفغانستان.

إن الباحثين يحذران الإدارة الأمريكية من التغافل عن تلك التوترات والصراعات الفصائلية التي تعتبر أكثر العوامل تهديداً لاستقرار العراق وأمنه؛ أي تهديد العملية السياسية العراقية، وهو ما يعنى تهديد المشروع الأمريكي في العراق وفي الشرق الأوسط برمته.

ويتعرض الباحثان للأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في تعاملها مع واقع الصراعات الداخلية العراقية، ومنها التركيز على التهديد "الجهادي" القادم من الخارج، وتجاهل التهديدات الداخلية التي تسببها التناحرات الفصائلية، والفهم الأمريكي المغلوط أيضاً لانتخابات يناير ٢٠٠٥؛ حيث قرأتها الإدارة الأمريكية من منظور إيجابي يبشر بتحول العراقيين نحو الديمقراطية، بينما كانت الحقيقة هي استغلال الشيعة لتلك الانتخابات لتحقيق مكاسب كبيرة لهم.

إن عدم فهم الوضع الفصائلي العراقي وعدم إعطائه وزنه الذي يستحقه سيعرقل من وصول العملية السياسية العراقية إلى بر

الأمان؛ أي سيعرقل من خروج العراق من "لعنة" العنف. فالأمريكيون والعراقيون على حد سواء -كما يشير "جوزيف" و"هانلون"- بحاجة إلى "إستراتيجية خروج" exit strategy من دوامة العنف المتواصل، ولن يتم ذلك إلا بوجود دستور عادل يعطي لكل فصيل حقه من ثروات هذا البلد؛ فبدون دستور عادل لن تقوم للدولة العراقية المستقرة الديمقراطية قائمة.

وأخيراً يبدو أن الإدارة الأمريكية مُصيرة على عدم سماع صوت السنة العرب، أو أن تستعيد إلى أذهانها خاطرة الانتخابات العراقية التي لم تقدر لتقليل العنف، كما أنها لا تبالي بآراء المحللين الأمريكيين إذا ما كانت تخالف ما يرغبه المحافظون الجدد في إدارة "بوش".

المصادر:

- Marica Hook, "Insurgency and Counterinsurgency in Iraq: A Progress Report", Special Forum Report, Washington Institute, 1 Aug. 2005.
- Michael Eisenstadt, "The Sunni Arab Insurgency: A Spent or Rising Force", Washington Institute, 26 Aug. 2005.
- Edward P. Joseph and Michael E. O'Hanlon, "Iraqi Constitution Must Deliver Oil to Sunnis, or it Won't Deliver", The Christian Science Monitor, 11 Aug. 2005.

**باحثة دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.